قوائم المحتويات متاحة على المجلات الاكاديمية العراقية
مجلة البحوث والدراسات الاسلامية
الصفحة الرئيسية للمجلة: https://djisrs.dws.gov.iq

آراء محمد بن طلحة الأموي النحوي (ت٦١٨هـ)
في مصنفات النحويين المتأخرين

Views of Muhammad ibn Talha al-Umawi al-Nahwi (d. 618 AH)
On the works of later grammarians

م.م. باسم جاسم حمادي/وزارة التربية – مديرية تربية الانبار*

Abstract

The research is concerned with studying grammar at its general level, and Ibn Talha's opinions in particular, such that if we follow the books of the later grammarians, we will find Ibn Talha's name in their books on some grammatical issues with the great early Basrans and Kufans, because his opinions were distinguished by their novelty in various issues and diverse places that need to be examined and studied to know their importance in the content, which varied by mentioning (the origin of derivation), (the saying about speech), (the omission of the subject of the source) and other diverse issues that spread in the books of the later ones.

Keywords:

(opinions, grammarian, Umayyad, Ibn Talha, works, later scholars)

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال:

المراجعة:

القبول:

الكلمات المفتاحية:

(آراء، النحوي، الأموي، ابن طلحة، مصنفات، المتأخرين)

ملخص

يختص البحث بدراسة النحوية بمستواها العام، وأراء ابن طلحة بصورة خاصة بحيث لو تتبعنا كتب النحويين المتأخرين لوجدنا اسم ابن طلحة في كتبهم في بعض المسائل النحوية مع كبار الأوائل من البصريين والكوفيين، وذلك لأن آراءه انمازت بالجدة في مسائل متفرقة ومواضع متنوعة تحتاج إلى التمحيص والدراسة لمعرفة أهميتها في المحتوى، والتي تنوعت بذكر(أصل الاشتقاق)، و(القول في الكلام)، و(حذف فاعل المصدر) وغيرها من المسائل المتنوعة التي انتشرت في كتب المتأخرين .

* Corresponding author at **Asst. Lecturer Basim Jasim Hammadi**

١. المقدمة

الحمد الله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين

وبعد:

الدراسات النحوية منذ ظهورها قامت على وضع القاعدة وتقعيد الأصول التي عبرها يمكن فهم الإجراء النحوي وقياس غيره عليه، وكل ذلك تطلب من النحويين سيل من المصنفات والتي ضمت في طياتها مسائل متنوعة زاخرة بالآراء المتغايرة القائمة على الخلاف والضرورة والعلة للوصول إلى فحوى القاعدة وضبط أصول اللفظ عند دخوله في التركيب ونمطية أداء الجملة النحوية وفق القاعدة المتبعة من دون شائبة تشوبها، وكل ذلك سهل فهم الأساليب النحوية والوقوف على كل مسألة بصورة دقيقة .

وما يعنينا من ذلك ظهرت بعض الأراء لعالم من علماء القرن الخامس الهجري والذي تردد اسمه في كتب النحويين المتأخرين أمثال (ابن مالك، والعكبري، والمرادي،، وابن الصائغ، والأشموني) وغيرهم كثير مما شكل أهمية في دراسة آراءه النحوية وبخاصة أن تلك الآراء كان لها صدها وتأثيرها في الأواسط النحوية والتي بدورها تواجدت في مصنفاتهم، حيث جرت دراستها في هذا البحث على مبحثين هما:

المبحث الأول: (جدلية المصدر والفعل وأصل الاشتقاق)

والمبحث الثاني: (مسائل التركيب النحوي)

ومن ثم خُتمت البحث بخلاصة عن أهم النتائج التي توصلت اليه الدراسة، وقائمة بالفهارس والمصادر التي استعملتها في البحث .

١.١.التمهيد: اسمه ونسبه وعلمه

لم تُسعف كتبُ التراجم الباحثَ بمادة وافرة عن حيّان بن طلحة، إذ جاءت الإشارات إليه متفرقة، مقتضبة، كأن الرجل حضر في العلم أكثر مما حضر في السرد التاريخي. وما أمكن استخلاصه من تلك اللمحات القليلة أن اسمه محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الأموي الإشبيلي، وكنيته أبو بكر، وهو المعروف في المصادر بـ ابن طلحة. وتكاد هذه التراجم القليلة تتفق على وصفه بأنه إمام في صناعة العربية، لا على جهة الحفظ والنقل فحسب، بل بوصفه نظّارًا، صاحب نظر وتأمل، مطلعًا على علم الكلام وغيره من العلوم العقلية، وهو ما يشير إلى تكوين معرفي متداخل، لا يقتصر على النحو واللغة في معناهما المدرسي الضيق. وقد أقام في إشبيلية، واشتغل بتدريس العربية والآداب فيها أكثر من خمسين سنة، وهي مدة كافية لتفسير رسوخ اسمه في طبقة الشيوخ، وإن شحّت الأخبار عنه. ولا تخلو تلك المقتطفات من ملامح شخصية واضحة؛ إذ وُصف بأنه موصوف بالعقل والذكاء، متّزن السلوك، ذا هدى وصون، مشهود له بـ النباهة والعدالة والمروءة، وهي أوصاف لا تُذكر عادة في كتب

التراجم عرضًا، بل تُستدعى حين يكون لصاحبها حضور اجتماعي وعلمي معتبر. ويؤكد هذا أنه كان مقبولًا عند الحكّام والقضاة، وهو قبول لا يُنال في الغالب إلا لمن جمع بين العلم، وحسن السيرة، والقدرة على ضبط القول والموقف. أما في اختياراته النحوية، فقد ذُكر أنه يميل إلى مذهب ابن الطراوة، ويثني عليه، وهو ميل دالّ، يكشف عن نزعة اجتهادية واضحة، وانحياز إلى مدرسة تميل إلى التحليل العقلي والتدقيق في العلل، لا إلى مجرد اتباع المشهور أو الركون إلى السائد. وهذا الميل ينسجم مع وصفه بالنظر والمعرفة بعلم الكلام، ويُسهم في فهم بعض مواقفه النحوية التي نُقلت عنه في مسائل الخلاف. وأما مولده، فقد ذُكر أنه وُلد ببابِرة في منتصف شهر صفر سنة خمس وأربعين وخمسمائة، وهو تأريخ يضعه في سياق علمي أندلسي شهد نضج الدرس النحوي، وتداخل المدارس، واحتدام النقاش بين المذاهب، وهي بيئة تفسر لنا تكوينه، وامتداد أثره، رغم ضآلة ما وصلنا من خبره. (١) .

وكان له أبيات من الشعر ذكرها ابن خلكان في، كما في قوله(٢):

إِلَى أَي يَوْم بعده يرفع الْخمر
وللورق تغريد وَقد خَفق النَّهر
وَقد صقلت كف الغزالة أفقها
وَفَوق متون الأَرْض أَوديَة خضر
وَكم قد بَكت عين السَّمَاء بدمعها
عَلَيْهَا، ولَولَا ذَاك مَا بِسم الزهر

وقوله:

بدا الْهلَال فَلَمَّا بدا نقصت وتما
كَأَن جسمي فعل وسحر عَيْنَيْهِ لما

شيوخه: ذكرت كتب التراجم مجموعة من الشيوخ الذين تتلمذ على أيديهم، وأشهرهم:

١- إبراهيم بن محمد بن منذر، أبو إسحاق ابن ملكون الحضرميّ من أهل إشبيلية (ت ٥٨١هـ)، كان إمام عصره في النحو (٣).

٢- جَابر بن مُحَمَّد بن بَاقِي أبو أيوب الْحَضْرَمِيّ الإشبيلي النحوي، وأحد قراء عصره (ت٥٩٦هـ)(٤).

٣- محمد بن خلف بن محمد بن عبد الله بن صاف، أبو بكر الإشبيلي، كَانَ عَارِفًا بالقراءات والعربية مقدما فيهما (ت٥٨٥هـ) (٥) .

٤- محمد بن أحمد بن محمد، أبو بكر، جمال الدين البكري الوائلي الشريشي، فقيه شافعيّ، أصله من شريش ووفاته في دمشق (ت ٧٧٩هـ) (٦).

تلامذته:

تتلمذ على يده العديد من أئمة النحو واللغة والقراءات، ولم تسعفنا كتب القراءات إلا ببعض اسماء العلماء أمثال:

١- يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي، أبو الحسين، زين الدين، عالم بالعربية والأدب، واسع الشهرة في المغرب والمشرق (ت ٦٢٨هـ) (٧) .

٢- عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأَزْدي، أبو علي، الشلوبيني أو الشلوبين: من كبار العلماء بالنحو واللغة. مولده ووفاته بإشبيليّة (ت ٦٤٥هـ) (٨) .

وكان أستاذ حاضرة إشبيلية، يميل إلى مذهب ابن الطراوة في العربية[٩]. أما مصنفاته العلمية فلم تذكر كتب التراجم أيًا منها بالرغم من أن آراءه النحوية شغلت كتب النحويين المتأخرين على وجه الخصوص أمثال (أبي حيان، وابن عقيل، والمرادي، والأشموني) وغيرهم ممن جاء بعده، ولم يرد من أخبار في هذا الصدد إلا أن بعض النحويين كانوا يقرأون عليه الروض الأنف [١٠] .

وفاته:

بعد رحلة زاخرة بالعلم والمعرفة الحقة، والتي تجسدت عند بن طلحة الأموي على طول مسيرته العلمية، وصل الى نهاية مطاف هذه الرحلة بوفاته في أشبيلية منتصف صفر سنة ثَمَان عشرَة وسِتمِائَة[١١](رحمه الله تعالى) .

٢.المبحث الأول: (جدلية المصدر والفعل وأصل الاشتقاق) الأصالة بين المصدر والفعل

نتحدث في هذا الموضع عن أصل المشتقات هل هو الفعل أم المصدر، وهذه المسألة البارزة في كتب النحويين من حيث الاختلاف الواقع بينهم في هذه المسائل، ويجب أن نفهم الخلاف وأصل المسألة فعند البصريين الْفِعْل مُشْتَقّ من الْمصدر، وَعند الكوفيين: الْمصدر مُشْتَقّ من الْفِعْل، ولَما كَانَ الْخلاف وَاقعا فِي اشتقاق أحدهما من الآخر لزم من ذَلِك بَيَان شيئين: أحدهما: حد الِاشْتِقَاق، وَالثَّانِي: أَن الْمُشْتَقّ فرع على الْمُشْتَقّ مِنْهُ [١٢]، ونذكر بالبدء رأي بن طلحة في المسألة الذي يقول فيه: " أن الفعل والمصدر أصلان، وليس أحدهما مشتقا من الآخر" [١٣]، والاشتقاق الذي نعنيه: " والاشتقاق ردُّ لفظ إلى آخر لمناسبة بينهما في المعنى والحروف "[١٤] .

تتجلى صورة المسألة، عند التدقيق، في تفصيل الخلاف العميق بين المدرستين حول جهة الأصالة: أهي للفعل أم للمصدر؟ وهو خلاف لا يقف عند حدّ الاصطلاح، بل يمتد إلى تصور كل مدرسة لطبيعة الحدث والزمن وعلاقتهما بالبنية اللغوية. فأول ما يواجهنا في هذا السياق تقرير مشهور عند النحويين، خلاصته أن الكوفيين ذهبوا إلى أن المصدر مشتق من الفعل، وأنه فرع عنه، في حين جعل البصريون المصدر هو الأصل، والفعل فرعًا مشتقًّا منه. وهذا التقابل ليس شكليًّا، بل هو تعبير عن منهجين مختلفين في قراءة العلاقة بين الصيغة والدلالة. أما الكوفيون، فأسسوا رأيهم على ملاحظة الاستعمال اللغوي، واحتجوا بقولهم: إن المصدر يتبع الفعل في الصحة والاعتلال، ولا يستقل عنه في ذلك. فالمصدر – في نظرهم – لا يصح إلا إذا صح فعله، ولا يعتل إلا إذا اعتل فعله. ويُستدل لهذا بقولهم: قاوَمَ قِوامًا، فالمصدر جاء صحيحًا لصحة الفعل، وبقولهم: قام قيامًا، فاعتلّ المصدر باعتلال الفعل. وهذا الارتباط الوثيق في الحكم بين الفعل والمصدر يدل، عندهم، على أن المصدر فرع تابع، إذ لا يُتصور أن يكون الأصل محتاجًا في صحته واعتلاله إلى فرعه. فلما صح المصدر بصحة

الفعل، واعتل باعتلاله، دلّ ذلك – في منطقهم – على أن الفعل هو الأصل، وأن المصدر مأخوذ منه. وأما البصريون، فقد بنوا مذهبهم على تحليل دلالي أعمق، لا يقف عند حدود التبعية الشكلية، بل ينظر إلى طبيعة الدلالة نفسها. فقالوا: إن المصدر يدل على الحدث من حيث هو هو، مجردًا عن كل قيد زماني، فهو دالّ على زمان مطلق غير معيّن، بينما الفعل يدل على الحدث مقترنًا بزمن مخصوص، ماضٍ أو حاضر أو مستقبل. وإذا تقرر أن المطلق في باب الدلالات أصل للمقيّد، وأن المقيّد فرع عليه، لزم أن يكون المصدر – لدلالته المطلقة – أصلًا، وأن يكون الفعل – لدلالته المقيدة بالزمان – فرعًا مشتقًّا منه. وهكذا يظهر أن الخلاف بين المدرستين ليس مجرد اختلاف في ترتيب الاشتقاق، بل هو اختلاف في زاوية النظر إلى اللغة نفسها: أهي تُبنى على الظاهر من التبعية الصرفية، كما رأى الكوفيون، أم على التجريد الدلالي ومراتب الإطلاق والتقييد، كما قرره البصريون. (١٥).

وهذه الفكرة العامة التي يكمن فيها الخلاف بينهم من حيث أن الارتباط الواقع بين الفعل والمصدر في أحقية الأصالة تنطلق من رؤيتين مختلفتين تجسدت الأولى في فحوى الاعتلال فالمصدر يعتل للفعل، والآخر في الاطلاق والتقييد وأصالة الاطلاق تبعها المقيد، وعليه أن المصدر أصل والفعل فرع منه .

والنظرة الحقة في أراءهم أن لكل مذهب فكرة فيها جانب كبير من والتمحيص والقوة وتحتاج إلى مراجعة دقيقة للوقوف على صحة الرأي الخلافي فلو قلنا إن الفعل أصل وذلك على رأي الكوفيين للآتي (١٦):

أولًا: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن المصدر – ولا سيما ما جاء على وزن (مَفْعَل) – من شأنه في أصل وضعه أن يكون صادرًا عن غيره، أي تابعًا لشيء يتقدمه، وهو الفعل. فطبيعته الاشتقاقية تدل على أنه نتيجة أو أثر، لا مبدأ ومنشأ. وعلى هذا الأساس يمتنع، في نظرهم، أن يكون غيره صادرًا عنه؛ لأن ذلك قلب للوظيفة اللغوية التي وُضع لها المصدر، إذ لا يعقل أن يكون الفرع مبدأً للأصل.

ثانيًا: ويستدلون كذلك بأن المصدر يعتلّ باعتلال الفعل، والاعتلال حكم لا يسبق علته، بل يتبعها وجودًا وزمانًا. فإذا ثبت أن العلة واقعة في الفعل أولًا، لزم أن يكون الفعل هو الأصل، وأن يكون المصدر تابعًا له في الحكم. ويُوضح هذا بقولهم: صام صيامًا وقام قيامًا؛ فالواو في قام حرف أصلي، وقد اعتلت في الفعل، ثم انتقل هذا الاعتلال إلى المصدر القيام. ولا يُتصور – عقلًا ولا استعمالًا – أن يقال: إن الفعل قام اعتلّ بسبب اعتلال المصدر القيام، بل العكس هو الصحيح، وهذا يدل على أصالة الفعل وفرعية المصدر.

ثالثًا: ومن وجوه الاستدلال أيضًا أن الفعل يعمل في المصدر، كما في قولك: ضربته ضربًا، فالمصدر

ضربًا منصوب بالفعل ضرب. والعامل في اصطلاح النحويين مؤثر في المعمول، والمؤثر أقوى رتبة من المتأثر. والقوة مظنة الأصالة، والضعف علامة الفرعية، فكان الفعل – من حيث كونه عاملًا – أولى بأن يُجعل أصلًا، ويكون المصدر فرعًا عنه متأثرًا به. وهذه الوجوه الثلاثة، عند أصحاب هذا القول، تتساند لتقرير أن الفعل هو الأصل، وأن المصدر تابع له، سواء من جهة الوضع، أو من جهة الاعتلال، أو من جهة العمل النحوي.

وأما إذا قلنا إن المصدر أصل والفعل مشتق منه وذلك على رأي البصريين للآتي [١٧]:

الأول: انطلق القائلون بأصالة المصدر من ملاحظة استعماله في اللغة، فوجدوا أن المصدر يشترك في جميع الأزمنة، ولا يختص بزمن بعينه؛ فقولك: الضرب أو القيام لا يدل في ذاته على وقوع الحدث في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، بل يدل على نفس الحدث مجردًا عن التقييد الزمني. وحين أراد أهل العربية التعبير عن وقوع هذا الحدث في زمن معيّن، لم يجدوا في المصدر ما يفي بهذا الغرض؛ لأنه غير متعيّن الزمان، فاشتقوا من لفظه صيغًا مخصوصة تدل على الأزمنة المتمايزة. ومن هنا جاءت الأفعال الثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل، بعدد الأزمنة المعروفة. فكون الفعل محتاجًا إلى الاشتقاق من لفظ المصدر ليؤدي دلالة الزمن، دلّ عندهم على أن المصدر هو الأصل، وأن الفعل فرع أُنشئ لتخصيص الزمن بعد أن كان الحدث مطلقًا غير مقيّد.

الثاني: واستدلوا أيضًا بأن المصدر اسم، والاسم في العربية قائم بنفسه، مستقل في الدلالة، لا يفتقر في وجوده ولا في تصوره إلى غيره، بخلاف الفعل؛ فإن الفعل لا يستغني عن الاسم، إذ لا بد له من فاعل يُسند إليه، ظاهرًا كان أو مقدرًا. وما كان قائمًا بذاته، مستغنيًا عن غيره، أولى بأن يكون أصلًا، مما لا يتحقق معناه إلا بغيره. فكان المصدر – من هذه الجهة – أحق بالأصالة من الفعل.

الثالث: ومن وجوه الاستدلال أن المصدر في الغالب له مثال واحد يدل عليه، كقولك: الضرب والقتل، بينما الفعل تتعدد صِيَغه وتتنوع أمثلته باختلاف الأزمنة والهيئات، فتقول: ضرب، يضرب، اضرب. فشبّهوا المصدر بالجوهر الواحد، كالذهب، الذي هو نوع واحد في ذاته، ثم تتفرع عنه صور وأشكال متعددة بحسب الصياغة، فكذلك المصدر عندهم أصل واحد، والفعل صور متكثرة متفرعة عنه.

الرابع: وقالوا أيضًا: إن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر، مع زيادة دلالة الزمن، أما المصدر فلا يدل على ما يدل عليه الفعل؛ لأن المصدر خالٍ من الدلالة الزمنية. فقولك: ضرب يتضمن معنى الحدث الذي يتضمنه الضرب، ويزيد عليه بتحديد زمن الوقوع، بينما الضرب لا يدل على هذا التحديد. وإذا كان الفرع لا بد أن يشتمل

على معنى الأصل مع زيادة، ولا ينعكس ذلك، دلّ هذا على أن المصدر أصل، والفعل فرع. وشبّهوا ذلك بالآنية المصوغة من الفضة؛ فإن الإناء يدل على الفضة التي صُنع منها، أما الفضة فلا تدل على الإناء بعينه، فكانت الآنية فرعًا والفضة أصلًا، وكذلك الفعل بالنسبة إلى المصدر.

الخامس: واحتجوا بأن المصدر لو كان مشتقًا من الفعل لكان جاريًا على نسق واحد في القياس، كما هو الشأن في أسماء الفاعلين والمفعولين، فإنها لا تختلف اختلافًا واسعًا، بل تأتي على أوزان مضبوطة. لكن الواقع أن المصادر تختلف اختلافًا كبيرًا، حتى كأنها أجناس متباينة: كالضرب، والقيام، والقعود، والجلوس، ونحوها، وهذا التفاوت الشديد دلّ على أن المصدر ليس مشتقًا من الفعل، بل هو أصل قائم بنفسه.

السادس: ومن وجوه الاستدلال أيضًا أنهم قالوا: لو كان المصدر مشتقًا من الفعل، لوجب أن يدل على ما في الفعل من الحدث والزمان، ويزيد عليه معنى ثالثًا، كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث مع ذات الفاعل أو المفعول. فلما وُجد المصدر دالًا على الحدث فقط، مجردًا من الزمان ومن أي معنى زائد، علموا أنه ليس مشتقًا من الفعل.

السابع: واستشهدوا بقولهم: أكرم إكرامًا، حيث أُثبتت الهمزة في المصدر، ولو كان المصدر مشتقًا من الفعل، لكان قياسه أن تُحذف الهمزة، كما حُذفت في اسم الفاعل واسم المفعول: مُكرِم ومُكرَم، لما كانا مشتقين من الفعل. فلما لم تُحذف الهمزة في المصدر، مع ثبوتها في الفعل، دلّ ذلك على أن المصدر ليس مشتقًا منه.

الثامن: واستدل بعضهم بدلالة التسمية نفسها، فقالوا: إن تسميته «مصدرًا» دليل على أصالته؛ لأن المصدر في اللغة هو الموضع الذي يُصدر عنه الشيء، كما يقال لموضع صدور الإبل: مَصْدَر. فإذا سُمّي هذا الاسم مصدرًا، دلّ على أن الفعل صادر عنه، لا العكس، وهذا وإن كان دليلًا لغويًّا أكثر منه صناعيًّا، إلا أنه غير بعيد عن وجه النظر.

التاسع: وقالوا كذلك: إن المصدر يدل على زمان مطلق غير مقيّد، بينما الفعل يدل على زمان مخصوص معيّن، والمطلق في باب الدلالات أصل للمقيّد، والمقيّد فرع عنه، فكما كان المطلق سابقًا في الرتبة على المقيّد، كان المصدر أصلًا للفعل.

العاشر: وأعاد بعضهم التأكيد – من وجه آخر – على أن اشتراك المصدر في جميع الأزمنة، وعدم اختصاصه بواحد منها، هو الذي اضطر أهل العربية إلى اشتقاق الأفعال الثلاثة منه، ليعبّروا بها عن الأزمنة المتعيّنة: الماضي والحاضر والمستقبل، بعدد الأزمنة نفسها. فكان هذا الاشتقاق دليلًا إضافيًّا على أن المصدر هو الأصل الذي انبثقت منه صيغ الأفعال.

وهذه أجوبة الكوفيين والبصريين على بعضهم البعض في أصالة المصدر والفعل، ولو رجعنا إلى أوائل النحاة نجد أن أول من أعطى صورة أصالة المصدر من البصريين ابن السراج (ت٣١٦هـ) إذ نجده يقول: " أعلم: أن المصدر يعمل عمل الفعل، لأن الفعل اشتق منه، وبُنيَ مثله للأزمنة الثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل " [١٨] . وهذه الصورة في التنافس والخلاف في إظهار أحقية الرأي لكل منهم إنما تقع تحت ما يراه كل فريق في المصدر من جهة، وما راه الآخر في الفعل من جهة أخرى في الاستعمال .

أما الرأي المغاير لمقتضيات ما جاء عند المدرستين الذي ظهر جليًا في قول ابن طلحة الأموي يُعبر عن فكرة جديدة بعيدة عن عصر التقعيد النحوي باعتباره رأيًا مغايرًا غير مسبوق، فإننا لو نظرنا إلى أحقية أحدهما على الآخر من كونه أصل والآخر فرع عليه لوقفنا وقفات منها:

إن درجة الخلاف بين الفعل والمصدر نتصورها في أن الأول يدل على زمن وحدث والزمان (ماض ومضارع وأمر) [١٩]، والرابط بين الحدث رابط اعتباري وهو من المؤتلف بينهما، ودرجة الخلاف تكمن في أن الاسم لا يدل على شيء بل على نفسه، والمصدر لا يدل إلا على الحدث، والفعل يدل على الحدث والزمن معًا وهذا الترابط مما لا يمكن توجيهه إلا بصورة أن الأصل الاسم، وأما الفعل والمصدر لا يمكن أن يشتركان في الأصالة على رأي بن طلحة لضرورة كون الحدث رابط فما دلَّ على الواحد أصل لما دلَّ على الاثنين على رأي البصريين، وعند الكوفيين الفعل للاعتلال والعمل .

ومن جهة أخرى يرى بعض النحاة أن الزمن يحدد الفعل والمصدر أيضًا ؛ لأن المصدر يدل على زمن مطلق غير مقيد، والفعل يدل على الأزمنة الثلاثة فالمطلق أصل للمقيد [٢٠]، وهذا القول يصور أمر مهم وهو أن الاشتراك بينهما لا يقتصر على الحدث فقط، بل يدخل الزمن أيضًا في تحديد أصالة أحدهما على الآخر وعليه هذا الترابط لا يمكن أن يُفسر على أن كل واحد منهما أصل بذاته.

وحتى لو أخذنا بنظر الاعتبار مقياس الحدث والزمن في كون الفعل دال على حدث وزمن، والمصدر دال على الحدث فالمركب من أثنين أصل ثم ما كان على شيء واحد فرع عليه على رأي الكوفيين[٢١]، ويبقى السؤال عن أي أصالة نتحدث لكل واحد منهما وعلاقة التركيب المطروحة تستوجب أن يتبع أحدهما الآخر بالضرورة مما يستوجب التحديد المنطقي لأصالة أحدهما دون الآخر .

والظاهر أن ترشيح أحدهما للأصالة دون الآخر هو قائم على تحليلات مستفيضة من قبل النحاة تتعلق بمقاييس (الجدر، والمادة الصرفية، والاشتقاق) عن طريق حجج ثابته عند النحويين،

وإلا لما كان هذا الخلاف المشهور في مؤلفات النحويين، مما يدحض رأي بن طلحة من كون كلاهما أصل بذاته، ولا علاقة ولا ترابط لأن كل واحد منها بمعزل عن الآخر، ويؤخذ بنظر الاعتبار أصالتهما معًا .

٣.المبحث الثاني(مسائل التركيب النحوي)

لم يقتصر الأمر على ما ذكرنا من مسألة أصل الاشتقاق فقد أورد النحويين ممن جاء بعده مسائل أخرى منقولة عن بن طلحة الأموي وهي على النحو الآتي:

المسألة الأولى: ذهب عدد غير قليل من النحويين إلى تضييق شروط الكلام في حدٍّ أدنى، فلم يجعلوا له معيارًا سوى تحقق التركيب الإسنادي؛ فإذا وُجد الإسناد بين جزأين عُدَّ اللفظ كلامًا، من غير اشتراط إفادةٍ تامّة ولا تعلّق قصدٍ بالمتكلم، فالكلام عندهم كل ما انطوى على كلمتين بينهما إسناد. غير أن هذا التصور لا يستقيم على إطلاقه عند التحقيق؛ إذ نُصَّ في شرح التسهيل على أن سيبويه قد صرّح في مواضع متعدّدة من كتابه بما يفيد أن اسم الكلام لا يطلق على الحقيقة إلا على الجمل المفيدة، وأن الإسناد وحده لا يكفي ما لم يثمر فائدة يحسن السكوت عليها[٢٢]، إذ قال سيبويه **(ت١٨٠هـ):** " واعلم أن ما ضارع الفعلَ المضارِعَ من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أُجرَى لفظُه مُجرى ما يَستثقِلون ومنعوه ما يكون لَما يَستخفُّونَ" [٢٣] .

وقال أيضًا: " وتقول: ما زيد كعمرو ولا شبيهاً به، وما عمرو كخالدٍ ولا مُفْلِحاً، النصبُ في هذا جيّدٌ، لأنَّك إنما تريد ما هو مثلَ فلانٍ ولا مُفْلِحاً. هذا وجه الكلام" [٢٤] . وكل ذلك من الابتداء الخبرية والنكرة والاضمار يؤكد كون التركيب الأصل في الكلام وهو المفيد فائدة من الجمل المفيدة .

وهذا ما عليه النحويين من كون التركيب الاسنادي في كون الفائدة ما ضمت كلمتين، قال ابن جني (ت٣٩٢): "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه. وهو الذي يسميه النحويين الجمل، نحو زيد أخوك، وقام محمد وضرب سعيد، وفي الدار أبوك" [٢٥] .

وقال العكبري (٦١٦هـ): "إن الكلام ينوب عن التكليم والتكلم كلاهما مشدد الْعين وَالتَّشْدِيد للتكثير وَأدنى درجاته أَن يدل على جملَة تَامَّة " [٢٦]، وفكرة الكلام ودلالته على التركيب عند النحويين يقوم على أسس التفكير النحوي، وشكلت في آرائهم السابقة ما يشبه القاعدة العامة في كون التركيب النحوي المحتوى الدلالي للمعنى حتى قيل: إن الكلام أداء فردي في إطار اجتماعي ما، وهذا الإطار الاجتماعي هو اللغة، وحين يتكلّم الفرد يتم كلامه في إحدى صورتين شهيرتين: إما النطق وإما الكتابة [٢٧] .

وأما ما نُقل عن ابن طلحة في هذه المسألة، فإن دائرته لا تتجاوز ما حكاه عنه المرادي، إذ قال

شارحًا مذهبه: إن اللفظة المفردة قد تقوم مقام الجملة، كما في استعمال «لا» جوابًا عن قولك: هل قام زيد؟، فهي عنده نائبة مناب الكلام التام. وبنى ابن طلحة على ذلك أن الكلمة الواحدة، حضورًا أو تقديرًا، يمكن أن تُعدَّ كلامًا إذا قامت مقامه وأدّت وظيفته، ومثَّل له بنحو نعم ولا في مقام الجواب. غير أن المرادي ردّ هذا المسلك وعدَّه فاسدًا؛ لأن الكلام، في نظره، ليس هو اللفظ المفرد، وإنما الجملة المقدّرة التي تُفهم بعد نعم ولا، فهذان اللفظان ليسا كلامًا في أنفسهما، بل علامتان على كلام محذوف دلّ عليه المقام. [٢٨] . وهنا لا يمكن جعله كلامًا في قولك: (نعم)، أو(لا) بلا تقدير على رأي ابن طلحة بالجواز، وإنما ويكون كلامًا بتقدير الجملة بعدهما .

وعليه فإنه قد يكون الكلام غير ملفوظ في جواب (نعم، ولا)، في جواب من قال (هل زيدُ قائمٌ)، ولكن يبقى الكلام مقدر بعدهما، وهو دلالة بينة على ضعف رأي ابن طلحة في الموضع من أن حروف الجواب وحدها كلام، ويرجعنا ذلك إلى بيان طريقة الإسناد لرسم رؤية واضحة عنه إذ أن: الإفادة تحصل بالإسناد فيكون الكلام الذي لا بد له من طرفين أساسيين ليكون كلامًا أحدهما مسند الآخر مسند إليه فيكون الاسم مسند ولا إسناد في الفعل، فالاسمان يكونان كلامًا لكَون أَحدهمَا مسندًا والآخر مسند إليه وكَذَلِكَ الِاسْم مَعَ الْفِعْل لكَون الْفِعْل مُسْندًا وَالِاسْم مُسْندًا إِلَيْهِ، والفعلان وَالْفِعْل والحرف لَا مُسْند إِلَيْهِ فيهمَا وَالِاسْم مَعَ الْحَرْف إِمَّا أَن يفقد مِنْهُ الْمسند أَو الْمسند إِلَيْهِ والحرفان لَا مُسْند إِلَيْهِ فيهمَا [٢٩].

وأما الكلمة لَا إِسْنَاد فِيهَا بِالْكُلِّيَّةِ وَزعم ابْن طَلْحَة أَن الْكَلِمَة الْوَاحِدَة قد تكون كلَاما إِذا قَامَت مقَام الْكَلَام كـ (نعم وَلَا) فِي الْجَواب ورد بِأَن الكلام هو الجملة المقدرة بعدها وَزعم أبو علي الفارسي أَن الِاسْم مَعَ الْحَرْف يكون كلَاما فِي النداء نَحْو: (يَا زيد)، بل قيل: بِأَن (يَا) النداء سدت مسد الْفِعْل وَهُوَ أَدْعُو أَو أنادي، وَزعم بَعضهم أَن الْفِعْل مَعَ الْحَرْف يكون كلَاما فِي نَحْو مَا قَامَ بِنَاء على أَن الضَّمِير الْمُسْتَتر لَا يعد كلمة [٣٠]. وهذه طريقة الاسناد التي عبرها يكون ما يسمى كلامًا عند النحويين، ويبقى رأي ابن طلحة على هامش المسألة وتصوره كان رأيًا منفردًا مخالفًا لما جاء على لسان النحويين الأوائل .

المسألة الثانية: تختص في إعراب (وحده) من قولك: (رأيت زيدًا وحده)، يتأسس تصور سيبويه في هذا الباب على أصلٍ عامّ عنده، وهو أن المصادر قد تَرِدُ أحوالًا من الفاعل. ومن هذا المنطلق فسّر قوله: رأيتُ زيدًا وحده، فجعل «وحده» حالًا من الفاعل لا من المفعول. وعلى هذا التخريج، يكون اللفظ مصدرًا، أو نائبًا عن المصدر، واقعًا موقع الحال. وهذا منسجم مع مذهبه الأوسع؛ إذ يرى أن المصادر، في أغلب

استعمالاتها، إنما تُستعمل أحوالًا عن الفاعل، لا عن غيره[٣١] .

وذهب يونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ): أنه منتصب على الظرف، لقول العرب: زيد وحدَهُ، والتقدير: زيد موضعَ التفرد[٣٢] . وأما المبرد (ت٢٨٥هـ) فقد: أجاز أن يكون حالا من المفعول[٣٣]. وأما قول عالمنا ابن طلحة فقد وافق المبرد في رأيه، إذ قال: " يتعين كونه حالا من المفعول؛ لأنه إذا أراد الفاعل يقول: "رأيت زيدا وحدي " [٣٤] .

وهذا مما يقع فيه المصدر أو نائبه حالًا من الفاعل أو المفعول قليلًا في المعارف ويجب فيه التنكير، إلا إذا وقع شرطًا جاز أن يأتي على صورة المعرفة عند الكوفيين [٣٥]، والظاهر أن المسألة خلافية فيما بينهم والأكثر ما وافق سيبويه، فنرى ابن هشام (ت ٧٦١هـ) يقول: " وأقيم ضمير الْمصدر مقَام الْفَاعِل، قُلْنَا الإسكان ضَرُورَة وَإِقَامَة غير الْمَفْعُول بِهِ مقَامه مَعَ وجوده ممتنعة بل إِقَامَة ضمير الْمصدر ممتنعة وَلَو كَانَ وَحده لِأَنَّهُ مُبْهَم"[٣٦].

ذهب الأزهري إلى أن «وحده» في نحو: جاء زيد وحده واقعٌ حالًا من الفاعل المستتر في الفعل، وهو معرَّف بالإضافة إلى الضمير، غير أنه يُؤوَّل نكرةً إمّا من جهة اللفظ أو من جهة المعنى، أي على تقدير: متوحِّدًا أو منفردًا. ونُقل عن بعض النحويين اتجاه آخر، يجعل «وحده» منصوبًا بفعل مضمر، كأن التقدير: وَحَدَ وحدَه، فيكون النصب حينئذ على إضمار الفعل لا على الحالية. [٣٧] وقد كان لموقع هذا اللفظ في الجملة، وما يترتب عليه من دلالة نحوية، أثرٌ مباشر في اتساع الخلاف؛ إذ إن اعتُبر «وحده» حالًا من الفاعل، كان المراد وصف حال الكينونة، أي كونه متوحّدًا أو منفردًا بالرؤية، وحينئذ يُحتمل فيه أن يكون اسمَ مصدر، أو مصدرًا مؤوَّلًا باسم الفاعل، أو تعبيرًا عن حالة الاتصاف بالتفرّد. وهو على هذا راجع إلى أصل الفعل وَحَدَ يَحِدُ وَحدًا بمعنى انفرد[٣٨] . أما إذا حُمل على أنه حال من المفعول، فالمراد بيان حال كونه منفردًا، فيكون «وحده» مصدرًا صريحًا للفعل وَحَدَ يَحِدُ وَحدًا. ومن هذا القبيل قولك: رأيتُ زيدًا وحدي، حيث يُراعى فيه التطابق مع المتكلم، ويدفع توهّم تعيّن الإحالة، مع بقاء صحة الغيبة العائدة إلى المفعول في الحالية من الفاعل أيضًا، على أن الإضافة قد تكون من إضافة اسم المصدر إلى مفعوله الحقيقي، أو من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد التوسع بحذف حرف الجر، كما سبقت الإشارة إليه، وقد تكون ــ عند حمله على الحالية من المفعول ــ من إضافة المصدر إلى فاعله[٣٩] .

وخلاصة ما ذكرت من الآراء المتشابكة في هذا الموضع تتلخص بالآتي[٤٠]:

إذا جُمعت الخيوط المتداخلة في هذا الموضع، وانفضّ غبار الخلاف، أمكن ردّ الآراء إلى مسالك محددة، لكل واحد منها منطقه الداخلي وإن اختلفت

منطلقاته. فسيبويه يرى أن اللفظ اسم أُقيم مقام المصدر، ثم نُقل من دلالته الأصلية إلى موقع الحال عن الفاعل، فوقع في موضع «إيحاد»، كما يقع «إيحاد» أحياناً موقع «موحِّد». وعلى اتجاه آخر، ذهب ابن جني إلى أنه مصدر للفعل «أوحدته»، غير أن زوائده حُذفت تخفيفًا، فاستقر على هذه الصورة المختصرة.

وثمة رأي ثالث يجنح إلى القول بأنه مصدر لا يُعرف له فعل منطوق به في الاستعمال، فكأن العربية استغنت فيه بالمصدر عن الفعل. أما يونس، فاختار طريقًا مختلفًا، إذ جعله منصوبًا على الظرفية، مستندًا إلى قولهم: «زيد وحدَه»، على تقدير: زيد في موضع التفرد. ويبقى رأي خامس يرى أن اللفظ مصدر لفعل مقدّر، كأن التقدير: «وحدَ وحدَه»، فالمصدر قائم مقام فعل لم يُنطق به، لكنه مفهوم من السياق.

وهذه الصور المتنوعة من التوجيه النحوي تبرز توافق أكثر النحاة ما ذكرنا ومالم نذكر رأي سيبويه من كونه حالًا من الفاعل، ويبقى رأي ابن طلحة الذي وافق فيه المبرد لا يقل أهمية مما عليه النحويين، ولكن الأدق وفق ما ذكرنا هو رأي سيبويه ومن وافقه.

المسألة الثالثة: وقوام هذه المسألة: أن فاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل، وإذا حذف لم يتحمل ضميره،فهو ثلاثة أحوال أما مضاف أو بـــــ (أل) التعريف، أو مجرد، وإعماله مضافا أكثر نحو: **{ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ}**[٤١]، ولا خلاف فيه، أما ما وقع مجردًا فهو أقل من الإضافة و(أل)، نحو قوله تعالى:**{أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ، يَتِيمًا}** [٤٢]، وفيه خلاف أجازه البصريون، ومنعه الكوفيون، فإن "وقع بعده مرفوع أو منصوب، فهو محمول عندهم على فعل مضمر، وإعماله مع (أل) أقل من المجرد، ومنه قول الشاعر[٤٣]:

ضعيفُ النّكايَةِ أَعْدَاءَه ... يَخالُ الفِرارَ يُراخِي الأَجَلْ

وفيه خلاف أجازه سيبويه ومن وافقه، ومنعه الكوفيون وبعض البصريين كابن السراج، وأجازه الفارسي على قبح، وفصّل ابن طلحة بين أن يكون بأل معاقبة "للضمير، فيجوز نحو: " إنك والضرب خالد المسيء إليه " وإلا فلا يجوز نحو: "عجبت من الضرب عمرا" [٤٤] .

ولم يختلف رأي النحاة عن ذلك وقال ابن هشام (ت٧٦١هـ) في المسألة مفصلًا [٤٥]:

١-وعمل المصدر مضافًا أكثر، كقوله تعالى: **{ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ}** .

٢-وبالتنوين أقيس كما في الآية السابقة من قوله تعالى: **{أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ، يَتِيمًا}** .

٣-وبالألف واللام قليل ضعيف، كما في البيت الشعري.

وقول ابن طلحة تقوم على إجازة عمل المنون إذا قرن بالألف واللام معاقبة للضمير، المقصود من الاستشهاد الشعري أن «النكاية» جاءت مصدرًا مُعرَّفًا بـ«أل»، مع حذف فاعلها، على أن

«أعداءه» واقع موقع المفعول به. غير أن هذا التخريج لا يخلو من وهن في المعنى؛ إذ يفضي إلى تقدير ثقيل السياق، نحو: نكايته أعداءه، يظن أن الفرار من الموت يباعد الأجل، وهو تقدير لا يستقيم دلاليًا إلا بتكلف ظاهر، والخلاف يفصّله الخلاف الوارد آنفًا في المصدر المقرون بـ (أل) كما ورد في عموم خلافهم أن سيبويه يعمله، والكوفي لا يعمله، كما لا يعمل المنون وجوزه الفارسي على قبح، وابن طلحة إن كانت "أل" فيه معاقبة للضمير(٤٦) .

وما طرحت في هذا الموضع يبقى الرأي الأمثل في كل ما ذكرت هو رأي الجمهور في عدم إعمال المنون سواء كان على قبح كما ذكر الفارسي، أو بالألف واللام على قول ابن طلحة وهذا الأصلح .

ولم يقتصر الأمر على ما ذكرت من المسائل بل وردت بعض الآراء في كتب المتأخرين على سبيل التمثيل لا الحصر:

١- "ومذهب جمهور البصريين أن أفعل في نحو: "أحسن بزيد" لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، فمعنى "أحسن بزيد" أحسن زيد، أي: صار ذا حسن وهو مسند إلى المجرور بعده، والباء الزائدة مع الفاعل مثلها في نحو: { **وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا**} (٤٧)، وذهب الفراء ومن وافقه إلى أنه أمر باستدعاء التعجب من المخاطب مسندا إلى ضميره، واستحسنه الزمخشري وابن خروف، وذهب ابن كيسان إلى أن المخاطب ضمير الحسن كأنه قيل: يا حسن أحسن بزيد، أي: دم به، ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال، قال ابن طلحة: وهو حسن" (٤٨) .

٢- أجاز ابن طلحة إلحاق فَعال بأفعل على جهة القياس، ولم يقف عند حدود السماع وحده، بل وسّع الدائرة فأثبت جواز البناء منه في باب التعجب أيضًا. وقد عضد هذا المسلك ما نُقل من الاستعمال العربي، إذ ورد منه قولهم: دَرّاك بمعنى «مُدرِك»، فكان السماع شاهدًا يساند القياس ولا يعارضه.(٤٩) .

٣- ومن اختياراته ما جاء في قول النابغة الذبياني (٥٠):

(كِلِينِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ ...)

جاءت الرواية بفتح الميم: أُمَيْمَة، وقد تباينت أنظار النحويين في توجيهها تباينًا دقيقًا يكشف اختلافهم في تصور بنية الاسم وحكمه. فذهب ابن كيسان إلى أن اللفظ مرخَّم، وأن التاء فيه مبدلة من هاء التأنيث التي تلحق في حال الوقف، غير أنه أُبقيت في الوصل تنزيلًا له منزلة الوقف، وأُلزمت الفتح اتباعًا لحركة آخر الاسم بعد ترخيمه. ورأى فريق آخر أن هذه التاء أُقحمت ساكنة بين الحرف الأخير للمرخَّم وحركته، ثم حُرِّكت بحركته نفسها، وحملهم على القول بزيادتها حشوًا أن الاسم لو تمّ قبلها- أي بدخول الحركة عقب الحرف الأخير مباشرة – لاكتمل بناؤه، ووجب حينئذ أن يُبنى على الضم. في مقابل ذلك، ذهب رأي ثالث إلى أن الاسم غير مرخَّم أصلًا، وأن التاء ليست زائدة، بل هي تاء من

صلب الكلمة، وإنما فُتحت اتباعًا لحركة ما قبلها، على أن بناء الاسم على الضم باقٍ تقديرًا لا لفظًا. وهذا الوجه هو الذي ارتضاه ابن مالك، وميل إليه ابن طلحة (٥١) .

٤-ويروي السيوطي، وهو يتأمل أبنية المبالغة بعين صرفيّة دقيقة، أن الغالب في ترتيبها من حيث شدة الدلالة يبدأ بصيغة فعّال، تليها فعول، ثم مِفعال، وبعدها فعيل، وأخيرًا فَعْل. غير أن ابن طلحة لم يسلّم بهذا الترتيب على إطلاقه، بل رأى أن الفروق بين هذه الصيغ ليست كمية فحسب، بل نوعية في جوهرها؛ فـفعول عنده تُستعمل لمن كثر صدور الفعل عنه، وفعّال لمن استحال الفعل في حقه كالصنعة المتقنة، ومِفعال لمن غدا الفعل له بمنزلة الأداة أو الآلة، وفعيل لمن اندمج الفعل في طبيعته اندماج الخِلقة، أما فَعْل فدلالتها عنده على من صار الفعل له عادةً مألوفة لا تنفك عنه (٥٢) .

٥-وفي مسائل باب «ظن» دار الخلاف على دقة الموضع ومراتب التقديم والتأخير. فذهب فريق إلى المنع المطلق من وقوع الالتباس، سواء أكان المفعولان نكرتين أم معرفتين، كما منعوا عود الضمير على المتأخر إذا كان المفعول الثاني نكرة؛ إذ الغالب فيه أن يكون مشتقًّا، والمشتق في هذا السياق يجري مجرى الفاعل من جهة الإسناد، فيستحق التقديم رتبةً لا تأخيرًا. وهذا الاتجاه هو الذي نُقل عن الجزولي والخضراوي. ورأى آخرون مسلكًا أضيق، فأجازوا إنابة المفعول الثاني في باب «ظن» متى أُمِن اللبس، كقولك: ظنَّ قائمًا زيدًا، ومنعوا ذلك حيث يُخشى الإشكال، نحو: ظنَّ عمرو زيدًا إذا وقع المفعول الثاني مفردًا غير جملة اسمية ولا فعلية؛ لأن الفاعل ونائبه، على الأصح، لا يأتيان في صورة الجملة. وهذا الرأي هو الذي ارتضاه ابن طلحة واختاره(٥٣) .

خلاصة:

بعد هذه الديباجة من آراء ابن طلحة النحوي في المسائل النحوية المتنوعة، توصلت إلى مجموعة من النتائج الهامة أشهرها:

١- عناية كبار النحويين المتأخرين بذكر آراء ابن طلحة أكدت منزلته العلمية في عصره بما يتناسب مع إمامة ذلك العصر نحويًا .

٢- قوة تلك الأراء كانت سببًا بتناولها والتعليق عليها من قبل النحويين المتأخرين .

٣- انمازت آراءه بالمخالفة لما هو مطروح عند النحويين وبخاصة في مسألة أصل الاشتقاق بين الفعل والمصدر، وتارة نراه يتخذ رأي لمن سبقه ويسنده .

٤- أغلب الأراء التي تبناها ابن طلحة ما هي إلا نتاج خبرته ودربته وتمرسه العلمي في مجال البحث النحوي فقد شغلت من جاء بعده بالتحليل والتعليق عليها .

أكدت الدراسة أنه من الضروري الكشف عن الشخصيات النحوية التي لم يتردد اسمها بصورة مستمرة في كتب النحويين، وذلك لأن معرفة آراءهم يفتح أمام الباحثين في هذا المجال أفاق واسعة في

معرفة الرأي المشهور من الرأي المغمور للوصـــول الى التعليل والتحليل الصحيح في المســـألة الواحـــدة والوقوف على الأصح منها .

(١) ينظر: بغية الوعاة: ١٢١/١. والبلغة في تأريخ أئمة اللغة: ٢٧٦ .

(٢) ينظر: بغية الوعاة: ١٢١/١ .

(٣) ينظر: الأعلام (الزركلي): ٦٢/١.

(٤) ينظر: الوافي بالوفيات: ٢٧/١١ .

(٥) ينظر: البلغة في تأريخ أئمة اللغة: ٢٦٤ .

(٦) ينظر: الأعلام (الزركلي): ٣٢٨/٥ .

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٣٢٨/٥ .

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٦٢/٥ .

(٩) ينظر: بغية الوعاة: ١٢١/١.

(١٠) ينظر: البلغة في تأريخ أئمة اللغة: ٢٦٧ .

(١١) ينظر: المصر نفسه: ٢٦٧ .

(١٢) ينظر: مسائل خلافية في النحو: ٧٣ .

(١٣) ينظر: توضيح المقاصد: ٦٤٥/٢، وشرح ابن عقيل: ١٧١/٢، وشرح الأشموني: ٤٦٨/١، وشرح التصريح على التوضيح: ٤٩٢/١ .

(١٤) ينظر: حاشية الصبان على الأشموني: ١٦٣/٢ .

(١٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٩٠/١ – ١٩١ .

(١٦) ينظر: مسائل خلافية في النحو: ٧٨، واللمحة في شرح الملحة: ٣٤٨/١ .

(١٧) ينظر: مسائل خلافية في النحو: ٧٨، واللمحة في شرح الملحة: ٣٤٨/١ .

(١٨) ينظر: الأصول في النحو: ١٣٧/١ .

(١٩) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١٣/٢ .

(٢٠) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٩١/١

(٢١) ينظر: الكلمة في التراث اللساني العربي (عبد الحميد): ٧٤ .

(٢٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣١/٢ .

(٢٣) الكتاب: ٢١/١ .

(٢٤) المصدر نفسه: ٦٩/١ .

(٢٥) ينظر: الخصائص: ١٨/١ .

(٢٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٢/١ .

(٢٧) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٢/١ .

(٢٨) الجنى الداني في حروف المعاني: ٢٩٦ .

(٢٩) ينظر: توضيح المقاصد: ١٧٠/١، وهمع الهوامع: ٥٢/١ .

(٣٠) ينظر: همع الهوامع: ٥٢/١ .

(٣١) ينظر: الكتاب: ٣٧٣/١ .

(٣٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٦٩٦/٢ .

(٣٣) ينظر: المقتضب: ٢٣٩/٣ .

(٣٤) ينظر: شرح الأشموني: ٨/٢ .

(٣٥) ينظر: شرح شذور الذهب (الجوجري):٤٦١/٢ ، وهمع الهوامع: ٣٠١/٢ .

(٣٦) مغني اللبيب من كتب الأعاريب: ٨٧٨/١ .

(٣٧) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٥٧٨/١ .

(٣٨) ينظر: همع الهوامع: ٣٠٣/٢ .

(٣٩) ينظر: حاشية الصبان: ٢٥٦/٢ .

(٤٠) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٦٩٦/٢ .

(٤١) سورة البقرة: الآية ٢٥١ .

(٤٢) سورة البلد: الآية ١٤ .

(٤٣) البيت بلا نسبة وهو من أبيات سيبويه الخمسين في: الكتاب: ١٩٢/١ .

(٤٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٤٣٩/٢-٤٤١

(٤٥) ينظر: أوضح المسالك على ألفية ابن مالك: ١٧٢/٣-١٧٣ .

(٤٦) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٦/٢ .

(٤٧) سورة الفتح: الآية /٢٨

(٤٨) توضيح المقاصد والمسالك: ٨٨٧/٢ ، وشرح التصريح على التوضيح: ٦١/٢ .

(٤٩) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢٨٢/٢ .

(٥٠) ديوان النابغة: ٤٠ .

(٥١) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٩١/٢-٩٢ .

(٥٢) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٧٥/٣ .

(٥٣) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٤٣٤/١ .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

١- الأصول في النحو: محمد بن السري ابن السراج (ت ٢١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، (د.ت)

٢- الأعلام: خير الدين بن محمود الزركلي (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين – بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢م .

٣- الإنصاف في مسائل الخلاف: كمال الدين الأنباري (ت٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية – بيروت، ط١، ٢٠٠٣م .

٤- أوضح المسالك على ألفية ابن مالك: جمال الدين ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف محمد البقاعي، دار الفكر – بيروت، (د.ط.ت) .

٥- بغية الوعاة : جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الكتبة العصرية – لبنان (د.ت)

٦- البلغة في تأريخ أئمة اللغة: محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت٨١٧هـ)، دار سعد للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٠م .

٧- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: بدر الدين حسن المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي – القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م .

٨- الجنى الداني في حروف المعاني: بدر الدين حسن المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة – محمد نديم، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٢م .

٩- حاشية الصبان على الأشموني: محمد بن علي الصبان(ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٧م .

١٠- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، (د.ت)

١١- ديوان النابغة: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف – القاهرة، ط٢، (د.ت) .

١٢- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمذاني (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، ط٢٠، ١٩٨٠م .

١٣- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد الأشموني (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٨م .

١٤- شرح التسهيل: جمال الدين ابن مال الجياني (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي، دار هجر – القاهرة، ط١، ١٩٩٠م .

١٥- شرح التصريح على التوضيح : خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠٠٠م .

١٦- شرح شذور الذهب: شمس الدين محمد الجوجري (ت ٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ٢٠٠٤م .

١٧- الكتاب: عمرو بن عثمان سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م .

١٨- الكلمة في التراث اللساني العربي: عبد الحميد عبد الواحد، عالم الكتب الحديث – أربد – الأردن، ط١، ٢٠١٦م.
١٩- اللباب في علل البناء والإعراب : أبو البقاء عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر –دمشق، ط١، ١٩٩٥م .
٢٠- اللمحة في شرح الملحة: محمد بن حسن المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، ط١،٢٠٠٤م .
٢١- مسائل خلافية في النحو: أبو البقاء عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي – بيروت، ط١، ١٩٩٢م .
٢٢- مغني اللبيب من كتب الأعاريب: جمال الدين ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك – محمد علي حمد، دار الفكر – بيروت، ط٦، ١٩٨٥م .
٢٣- المقتضب : محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب – بيروت، ١٩٧٥م .
٢٤- همع الهوامع : جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوقيفية – مصر، (د،ط، ت)
٢٥- الوافي بالوفيات:صلاح الدين الصفدي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق / أحمد الأرنوؤط – وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ٢٠٠٠م .